

رخصة فأول الإسلام لمن اضطر اليها كالمثنية ونحوها
وعن ابن عباس نحوه وذكر مسلم من رواية سلمة
ابن الأكوع ابا حنيفة يوم اوطاس ومن رواية
سيرة ابا حنيفة يوم الفتح وهذا واحد ثم حرمت
يومئذ في حديث علي وذكر تحريمها يوم خيبر وهو
قبل الفتح وذكر غير مسلم عن علي ان النبي صلى الله
عليه وسلم نهى عنها في غزوة تبوك من رواية اسحاق
ابن راشد عن الزهري عن عبد الله بن محمد عن علي
عن ابنته عن علي ولم يتابعه احد عن هذا وهو غلط
منه وهذا الحديث رواه مالك في الموطأ وسفيان
ابن عيينه والعمري ويونس وغيرهم عن الزهري
وفيه يوم خيبر وكذا ذكره مسلم عن جماعة عن الزهري
وهذا هو الصحيح وقد روي ابوداود من حديث
الربيع بن سبرة عن ابيه النهي عنها في حجة الوداع
قال ابوداود وهذا صحيح ما روي في ذلك وقد
روي عن سبرة ايضا ابا حنيفة في حجة الوداع
ثم نهى النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ ابي يوم
القيمة وروي عن الحسن البصري انها ما حلت
قط الا في عمرة القضاء وروي هذا عن سبرة
الجهني ايضا ولم يذكر مسلم في روايات حديث
سبرة تعيين وقت الا في رواية محمد بن سعيه
الدا

الدارمي ورواية اسحاق بن ابراهيم ورواية يحيى
ابن يحيى فانه ذكر فيها يوم فتح مكة قالوا وذكر
الرواية با حنيفة يوم حجة الوداع خطأ لانه لم
يكن يومئذ ضرورة ولا غزوة وأكثرهم جوا بنسبها
والصحيح ان الذي جرى في حجة الوداع مجرد
النهي كما جاز في غير رواية ويكون تحريمه صلى
الله عليه وسلم النهي عنها يومئذ لا اجتماع الناس
ويبلغ الشاهد الغائب ولتمام الدين وتقرر الشريعة وتبين
الحلال والحرام يومئذ وبث تحريم المنعة يومئذ لقوله صلى
الله عليه وسلم اليوم القيمة قال القاضي ويحتمل ما حان
تحريم المنعة يوم خيبر في عمرة القضاء ويوم الفتح ويوم
اوطاس انه حرم والنهي عنها في هذه المواطن لان حديث تحريمها
يوم خيبر صحيح لا مطعن فيه بل هو ثابت من رواية الثقات
الائتات لكن في رواية سفيان انه نهى عن المنعة وعن لحوم
الحمر الاهلية يوم خيبر فقال بعضهم هذا الكلام في الفضل
ومناه انه حرم المنعة ولم يبين زمن تحريمها ثم قال
ولحوم الحمر الاهلية يوم خيبر فيكون يوم خيبر لتحريم
الحمر خاصة ولم يبين وقت تحريم المنعة للجمع بين الروايات
قال القاضي وهذا هو الاشبه ان تحريم المنعة
كان بمكة واما لحوم الحمر فيخبر بلا شك قال القاضي
هذا احسن لو ساعده سائر الروايات عن غير سفيان قال